- ذا -

بين الإشارة والموصولية

(دراسة نحوية وصرفية)

أ.د/ أحمد نجيب عبد الوهاب

Scanned with CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

الحمد لله والسلام والصلاة على رسول الله وبعد ...

فإن :(ذا) من الكلمات التى تنوعت استعمالاتها، وكثرت أوجه إعرابها، ولذلك رأيت أن أتناولها بالدراسة فى بحث مستقل .

وقد سميت هذا البحث :(ذا) بين الإشارة والموصوليه (دراسة نحوية وصرفية) وذلك لأن الأصل فى :(ذا) أن تكون للإشارة، وقد تكون موصولة لكن بشروط، وإذا فقد بعض من هذه الشروط ألغيت وتبعاً لهذا جعلت البحث فى: مقدمة، وفصلين، وخاتمة، ثم فهرس المراجع والموضوعات.

أما المقدمة: فذكرت فيها خطة هذا البحث.

وأما الفصل الأول: فعن: (ذا) الإشارية.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف (ذا)، وأصلها.

المبحث الثانى: مراتب الإشارة بـــ: (ذا)، وإنابة بعضها عن بعض، أوتعاقبها، وما يزاد عليها.

المبحث الثالث: وصف (ذا)، والوصف بها، وتثنيتها.

المبحث الرابع: تصغير: (ذا)، وتثنيه المصغر.

وأما الفصل الثانى: فعن: (ذا) الموصـــــــولة.

وفيه أربعة مباحث أيضـــــاً:

المبحث الأول: شروط موصوليتها.

Scanned with CamScanner

المبحث الثاني: إلغاؤها.

المبحث الثالث: (ماذا) والأوجه الإعرابية الجائزة فيها.

المبحث الرابع: (من ذا) والأوجه الإعرابية الجائزة فيها.

ولما الخاتمة: فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (١)

(١) سورة هود: ٨٨.

الفصل الأول: (ذا) الإشارية

وفيه لأربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف (ذا)، وأصلها.

أولاً: تعريف (ذا):

هي اسم مبني(١) يشار به إلى المفرد المذكر(٢).

والمراد بالمفرد: المفرد حقيقة أو حكماً(٣).

(١) بنيت أسماء الإشارة لتضمنها معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع، وهو الإشارة، لأنها معنى من المعاني كالاستفهام.

وقيل: لشبهها الحرف وضعاً، لكون ذا وذي وأخواتهما موضوعة على حرفين وحملت البواقي عليها.

أو افتقاراً لحاجته إلى القرينة الرافعة لإبهامه، وهي الإشارة الحسية، أو الوصف نحو: هذا الرجل، كاحتياج الحرف إلى غيره.

وكان اسم الإشارة مبهماً لأنك تشير به إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء كثيرة، فلا يدري المخاطب إلى أيها تشير، ولذلك لزمها البيان.

ولما فيه من معنى الإشارة فإن فيه معنى الفعل، ولذلك يعمل في الأحوال، ومن ذلك قوله تعالى: (وهذا بعلي شيخاً) هود: ٧٢.

انظر: أسرار العربية: ٣٨، ١٧٧. شرح المفصل ١٢٦/٣، شرح التسهيل ٢٥٢/١، شرح الكافية ٢٩/٢.

(٢) ذا: أشهر الألفاظ التي يشار بها إلى المفرد المذكر، لأن هناك أربعة ألفاظ أخرى وهي:

ذاء: بهمزة مكسورة بعد الألف، وذانه: بهاء مكسورة بعد الهمزة، وذاو: بهمزة مضمومة وبعدها هاء مضمومة، ويروى بالأخيرين قول الراجز:-

هَذَاوُهُ الْفَقْرُ خَيْرٌ دَفَقَر • فِي كَفِّ قَرْمٍ مَاجِدٍ مُصَوِّرِ

وذاك: بهمزة ممدودة بعدها لام ثم كاف، كما ذكر ابن مالك في التسهيل.

ويشار إلى المفرد المؤنث بـ: ذي وذه. بسكون الهاء، وتي وتا وته بكسر الهاء باختلاس وبإشباع، وته، بسكون الهاء، وبكسرها باختلاس وإشباع، وذات.

انظر: الكتاب ٥/٢، المقتضب ٢٧٧/٤ شرح التسهيل ٢٣٩/١، وأوضح المسالك ١٣٤/١، وشرح شذور الذهب: ١٣٥، شرح ابن عقيل ١٣١/١، شرح الأشموني ١٣٨/١، حاشية الخضري ٦٧/١.

(٣) أما المفرد حقيقة فنحو: هذا زيد، وهذا الكتاب، من كل ما هو مفرد لفظاً ومعنى.

وأما المفرد حكماً فعلى ضربين:

الأول: أن يكون مفرداً في اللفظ جمعاً في المعنى نحو: هذا الجمع، وهذا الفريق، وهذا الرهط.

والثاني: أن يكون مؤولاً بمفرد، وإن كان لفظه مثنى أو جمعاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ البقرة: ٦٨، أي: وسط بين الفارض والبكر، لأن المراد: عوان بين المذكور.

ومنه قول لبيد:

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا • وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ: كَيْفَ لَبِيدُ ؟

Scanned with CamScanner

والمراد بالمذكر: المذكر حقيقة أو حكماً[1].

ثانياً: أصل (ذا): اتحاد في أصل وضعها مذهبان :

الأول: أنها ثنائية لفظاً ووضعاً، ثم اختلف أصحاب هذا المذهب في ألفها.

فمنهم من قال: إن ألفها أصلية غير منقلبة عن شئ كـ: ما، وهو مذهب السيرافي.

ومنهم من قال: إن ألفها زائدة، وهم الكوفيون، ووافقهم السهيلي.

الثاني: أنها ثنائية لفظاً ثلاثية وضعاً، وألفها منقلبة عن أصل وهو مذهب البصريين.

ثم اختلف أصحاب هذا المذهب في أصل هذه الألف.

فمنهم من قال: إنها منقلبة عن ياء.

ومنهم من قال: إنها منقلبة عن واو.

ثم اختلفوا أيضاً في المحذوف: فقيل: اللام، وقيل: العين.

ثم اختلفوا أيضاً في وزنها: فقيل: فَعَل، بالتحريك، وقيل: فَعْل، بتسكين العين[2].

---

(١) أما المذكر حقيقة فنحو: هذا زيد، وهذا الكتاب، كما سبق.

وأما المذكر حكماً فهو: المؤنث المنزل منزلة المذكر، وذلك كقوله تعالى (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي .....) الأنعام: ٧٨ .

أشار إلى "الشمس" وهي مؤنثة بإشارة المذكر، تنزيلاً لها منزلة المذكر.

وقيل: مراعاة الخبر، وهو "ربي".

ولذلك قال الزمخشري: ــ

جعل المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارة عن شئ واحد، وكان اختيار هذه الطريقة واجباً لصيانة الرب عن شبهة التأنيث، ألا تراهم قالوا في صفة الله: علام، ولم يقولوا: علامة، وإن كان العلامة أبلغ، احترازاً من علامة التأنيث، الكشاف ٢/٤١.

وقيل: لأن الله تعالى حكى قول إبراهيم عليه السلام، ولا فرق في لغته بين المذكر والمؤنث، انظر: مفاتيح الغيب ٤٠٣/٦ ، أنوار التنزيل: ١٨١، شرح الأشموني ١٣٨/١ ، حاشية الخضري ٦٧/١ .

(٢) انظر: الإنصاف ٦٦٩/٢ - ٦٧٧، كتاب اللامات: ١٣١، الجنى الداني: ٢٣٨، ائتلاف النصرة: ٦١، المنتخب في تفسير القرآن ١٠/١.

وفيما يلي أدلة كل مذهب على ما ذهب إليه، والتعقيب على ذلك.

أولاً: استدل أصحاب المذهب الأول على أن: (ذا)، ثنائية لفظاً ووضعاً بما يأتي:

١- ما يناظرها من الأسماء المبهمة الموضوعة على حرفين، وليس لها أصل في الثلاثي نحو: مَنْ، وكَمْ.

٢- زيادة حرف عليها عند التصغير، كما يفعل في تصغير المسمى به مما هو على حرفين كـ: دَمٍ، وهل، ليكمل بناء التصغير. وعلة التسمية به، كما يفعل عند التسمية بـ: تا، و: لا، فتقول: ذا، ولا.

ومن ذهب منهم إلى أن ألفها أصلية استدل بما يأتي: ــ

١- هذا الحرف الذي يزاد عليها عند التسمية بها، وهو الهمزة، أصله: الألف ثم قلب إلى الهمزة لاجتماع الألفين. ولو كانت ثلاثية، ولامها ياء لكنت تقول إذا سميت به: هذا ذاي، فتأتي بالياء الأصلية، ولا تقلبها لوقوعها بعد ألف أصلية، كما تقول: زاي، وراي .

٢- ما يناظرها من الأسماء المبهمة الموضوعة على حرفين لو ثلاثة، وآخرها ألف أصلية نحو: ما، والذي، وإذا، ومتى .

ومن ذهب إلى أن ألفها زائدة استدل بحذفها عند التثنية نحو: قام ذان، ورأيت ذين، ولو كانت الألف أصلية لقلبت، ولم تحذف، فلما حذفت دل ذلك على أنها زائدة لا أصل .

فالاسم على مذهبهم: الذال فقط[1]، والألف تكثير لها حتى لا يبقى الاسم على حرف واحد، وحركت الذال لانفتاحها ساكنة مع الألف، وحركت بالفتح لأن ما قبل الألف، لا يكون إلا مفتوحاً .

ثانياً: استدل أصحاب المذهب الثاني على أن: (ذا)، ثنائية لفظاً، ثلاثية وضعاً، بما يأتي:

---

(١) صحح ابن القيم هذا فقال: الاسم من: هذا: الذال وحدها دون الألف، على أصح القولين بدليل: سقوط الألف في التثنية والمؤنث... إلخ، بدائع الفوائد ١٨١/١ .

Scanned with CamScanner

والمراد بالمنكر: المنكر حقيقة أو حكماً[1].

ثانياً: أصل (ذا): للنحاة فى أصل وضعها مذهبان :

الأول: أنها ثنائية لفظاً ووضعاً، ثم اختلف أصحاب هذا المذهب فى ألفها.

فمنهم من قال: إن ألفها أصلية غير منقلبة عن شئ كـ: ما، وهو مذهب السيرافى.

ومنهم من قال: إن ألفها زائدة، وهم الكوفيون، ووافقهم السهيلى.

الثانى: أنها ثنائية لفظاً ثلاثية وضعاً، وألفها منقلبة عن أصل وهو مذهب البصريين.

ثم اختلف أصحاب هذا المذهب فى أصل هذه الألف.

فمنهم من قال: إنها منقلبة عن ياء.

ومنهم من قال: إنها منقلبة عن واو.

ثم اختلفوا أيضاً فى المحذوف: فقيل: اللام، وقيل: العين.

ثم اختلفوا أيضاً فى وزنها: فقيل: فَعَل، بالتحريك، وقيل: فَعْل، بتسكين العين[2].

---

(١) أما المنكر حقيقة فنحو: هذا زيد، وهذا الكتاب، كما سبق،

وأما المنكر حكماً فهو: المؤنث المنزل منزلة المنكر، وذلك كقوله تعالى (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي .....) الأنعام: ٧٨ .

أشار إلى "الشمس"، وهى مؤنثة بإشارة المنكر، تنزيلاً لها منزلة المنكر.

وقيل: مراعاة للخبر، وهو "ربى".

ولذلك قال الزمخشرى: ــ

جعل المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارة عن شئ واحد، وكان اختبار هذه الطريقة واجباً لصيانة الرب عن شبهة التأنيث، ألا ترامم قالوا فى صفة الله: علام، ولم يقولوا: علامة، وإن كان العلامة أبلغ، احترازاً من علامة التأنيث، الكشاف ٤١/٢.

وقال: لأن الله تعالى حكى قول إبراهيم عليه السلام، ولا فرق فى لغته بين المذكر والمؤنث، انظر: مفاتيح الغيب ٤٠٣/٦ ، أنوار التنزيل: ١٨١، شرح الأشمونى ١٣٨/١ ، حاشية الخضرى ٦٧/١ .

(٢) انظر: الإنصاف ٦٦٩/٢ - ٦٧٧، كتاب اللامات: ١٣١، الجنى الدانى: ٢٣٨، ائتلاف النصرة: ٦١، المنتخب فى تفسير القرآن ١٠/١.

وفيما يلى أدلة كل مذهب على ما ذهب إليه، والتعقيب على ذلك.

أولاً: استدل أصحاب المذهب الأول على أن: (ذا)، ثنائية لفظاً ووضعاً بما يأتى:

١- ما يناظرها من الأسماء المبهمة الموضوعة على حرفين، وليس لها أصل فى الثلاثى نحو: مَنْ، وكَمْ.

٢- زيادة حرف عليها عند التصغير، كما يفعل فى تصغير المسمى به مما هو على حرفين كـ: قد، وهل: ليكمل بناء التصغير. وعند التسمية به، كما يفعل عند التسمية بـ: ذا، و: لا، فتقول: ذاء، ولاء.

ومن ذهب منهم إلى أن ألفها أصليةاستدل بما يأتى: ــ

١- هذا الحرف الذى يزاد عليها عند التسمية بها، وهو الهمزة، أصله: الألف ثم قلب إلى الهمزة لاجتماع الألفين. ولو كانت ثلاثية، ولامها ياء لكنت تقول إذا سميت به: هذا ذاى، فتأتى بالياء الأصلية، ولاتقلبها لوقوعها بعد ألف أصلية، كما تقول: زاى، وراى .

٢- ما يناظرها من الأسماء المبهمة الموضوعة على حرفين أو ثلاثة، (ا): وآخرها ألف أصلية نحو: ما، ولدى، وإذا، ومتى .

ومن ذهب إلى أن ألفها زائدة استدل بحذفها عند التثنية نحو: قام ذان، ورأيت ذين، ولو كانت الألف أصلية لقلبت، ولم تحذف، فلما حذفت دل ذلك على أنها زائدة لا أصل .

فالاسم على مذهبهم: الذال فقط[1]، والألف تكثير لها حتى لايبقى الاسم على حرف واحد، وحركت الذال لالتقائها ساكنة مع الألف، وحركت بالفتح لأن ما قبل الألف، لايكون إلا مفتوحاً .

ثانياً: استدل أصحاب المذهب الثانى على أن: (ذا)، ثنائية لفظاً، ثلاثية وضعاً، بما يأتى:ــ

---

(١) صحح ابن القيم هذا فقال: الاسم من: هذا: الذال وحدها دون الألف، على أصح القولين بدليل: سقوط الألف فى التثنية والمؤنث ... إلخ، بدائع الفوائد ١٨١/١ .

١- غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليها، فلما غلب عليها ذلك حكم بأنها ثلاثية كالأسماء المتمكنة.

٢- وجود ثالث ياءات عند تصغيرها، ياءان من أصل الكلمة، وياء التصغير، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. فتصغيرها: ذَيَّا، بياءين، والأصل: ذيَيا، بثلاث ياءات[٢]، استثقلوا اجتماعها فحذفوا الأولى، وكان حذفها أولى لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف، والألف لايكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فكانت تتحرك،وياء التصغير لاتكون إلا ساكنة.

فالاسم على مذهبهم: الذال والألف معاً، ولولا أن الألف أصلية لما انقلبت ياء، وأدغمت في ياء التصغير.

وردوا أدلة أصحاب المذهب الأول بما يأتي:-

١-قالوا فيما استدلوا به من مناظرتها للأسماء المبهمة الموضوعة على حرفين كـ: مَنْ، وكم، وزيادة حرف عليها عند التصغير، وعند التسمية بها كما يفعل بـ: قد، ولا: إننا لو سمينا بـ:لا، وهل، وبل وما أشبه ذلك، فقد نقلناه من الحرفية إلى الاسمية، بخلاف تصغير: (ذا) لأنا إنما نصغرها على معناها الذي وضعت له، فبان الفرق بينهما .

٢-وقالوا فيما استدل به من ذهب إلى زيادة الألف، وحذفها عند التثنية: ليست: ذان تثنية على حد قولهم: زيد وزيدان، وعمرو وعمران، وإنما هي صيغة مرتجلة للتثنية، كما أن: هؤلاء، صيغة مرتجلة للجمع[٣]

(١) سوف يأتي الحديث عن هذه الأمور- بإذن الله تعالى - في مواضعها الخاصة بها .

(٢) المنصف ٤/٢٨٧ .

(٣) و استدلوا على أن: ذان، صيغة مرتجلة للتثنية بقولهم: الذي يدل على ذلك: أنه لو كانت (ذان) تثنية على حد قولهم: زيد وزيدان، وعمرو وعمران، لجاز دخول الألف واللام عليها، كما يقال: الزيدان والعمران. فلما لم يجز ذلك فقال: الذان، دل على أنها صيغة مرتجلة للتثنية لأن التثنية ترد الاسم المعرفة إلى التنكير، والموصولة وأسماء الإشارة والأسماء المضمرة لا تقبل التنكير، إلا أنهم لما قصدوا تثنيتها عاملوها ببعض ما يكون في التثنية الحقيقية فأدخلوا عليها حرف التثنية، فوجود حرف التثنية في اللفظ بمنزلة تاء التأنيث في: غرفة وقرية، كما أن التأنيث في: غرفة وقرية لفظي لا معنوي، فكذلك هنا، التثنية لفظية لا معنوية، وحذفت الألف في التثنية لاجتماع الألفين، ولم ترد إلى أصلها فرقاً بين المتمكن وغيره، كما سيأتي في تثنية: (ذا)، إن شاء الله تعالى. انظر: الإنصاف ٢/٦٧٤ ، شرح المفصل ٣/١٢٦ .

ثالثاً: خلافهم في وزنها وأصلها:

اختلف أصحاب هذا المذهب الثاني في ذلك على فريقين:

الفريق الأول: قال: إن الألف في: (ذا) منقلبة عن ياء.

واستدلوا على ذلك بما حَباه سيبويه من جواز إمالتها[١] فهي من مضاعف الياء، وأصلها: ذَيَى ــ بتحريك العين بلا تنوين لبنائه، بدليل قلبها ألفاً، وحذفت اللام اعتباطاً، كما حذفت في: يد، ودم، ثم قلبت العين ألفاً، لأن المحذوف اعتباطاً كالمعدوم، ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين، ألا ترى إلى نحو: مُرْتَوٍ[٢]

وقيل: أصلها: ذىَ، على لفظ: حىَّ وعىَ، ثم حذفت اللام لضرب من التخفيف، فبقي: ذى، ساكن الياء، فقلبت ياؤه الفاً لئلا يشبه الأدوات نحو: كى، وأى.

والفريق الثاني: قال: إن الألف منقلبة عن واو، والأصل: ذوى ــ بتحريك العين واستدلوا على ذلك بأن باب: طويت أكثر من باب: حييت[٣]. وحذفت اللام تأكيداً للإبهام، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وردوا ما استدل به الفريق الأول من استدلالهم بإمالتها بقولهم: إنما ساغت الإمالة لأنها ــ أي الألف ــ قد تنقلب ياء في: ذى[٤]، وبعد إمالتها في مشهور الكلام[٥]. أو لأن إمالتها مُنَزَّلَةٌ منزلة المنقلبة عن الياء[٦].

وقد ذكر الرضي في شرح الكافية الخلاف في المحذوف من: (ذا)، ثم قال بعد قول الفريق الأول:

فإن قيل: فلعله ساكن العين، وهي المحذوفة، لسكونها، والمقلوب هو اللام المتحركة.

قلت: قيل ذلك، ولكن الأولى حذف اللام، لكونها في موضع التغيير.ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطاً كـ: سه[٧]،وكثر المحذوف اللام كـ: دم، ويد، وغد، ونحوها.

(١) الكتاب ٤/١٣٥ ، والإمالة هي: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، طلباً للتشاكل، وهي لغة أهل الحجاز، ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم. انظر: أسرار العربية:٢٠٢

(٢) لأن حذف اللام في: مُرْتٍ، لعلة، وهي: إلتقاء الساكنين وهما: الياء بعد حذف حركتها للثقل، والتنوين، والمحذوف لعلة كالثابت، ولذلك لم تقلب الواو مع تحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الياء ألفاً في: ذي، بعد حذف لامها اعتباطاً كما قالوا.

(3) الخصائص ٢/٤٨ .

(4) شرح المفصل ٣/١٢٧ .

(5) المصباح المنير: ١١٢(ذ.ى)

(6) أسرار العربية: ٢٠٢ .

(7) است: أصله: سته، على وزن: جبل، بدليل جمعه على: أستاه، مثل: جمل وأجمال، وتصغيره على: ستيهة، وحذفت عينه اعتباطاً فقيل: سه، وهو: العجز، وقد يراد به: حلقة الدبر كما في قوله صلى الله عليه وسلم "لن =

Scanned with CamScanner

وقال بعد قول الفريق الثاني:

حذفت العين، وحذفها قليل كما مرّ، فلا جرم كان جعله من باب: حييت أولى[1].

إما أن نقول: حذفت اللام، فقلبت العين ألفاً، والإمالة تمنعه. وإما أن نقول:

فرجع هنا قول الفريق الأول أن الألف منقلبة عن ياء، والمحذوف اللام، والمحذوف العين.

لكنه في شرح الشافية رجح قول الفريق الثاني أن الألف منقلبة عن واو، ورد ما استدل به أصحاب الفريق الأول من حكاية سيبويه بجواز إمالتها الدالة على كون العين ياء، بأن المحذوف هو العين، وهذه الألف بدل من اللام التي هي ياء، وذلك في قوله: وكون عينها واواً في الأصل أولى، لكون باب: طوى أكثر من باب: حيي.

وأما إمالة (ذا): فلكون الألف لاماً في: ذوى، والعين محذوفة .... إلخ[2]

رابعاً: التعقيب على ما سبق:

بعد كل هذا أرى أن ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول من أن: (ذا)، ثنائية لفظاً ووضعاً، وأن ألفها أصلية غير منقلبة عن شئ كـ: ما، هو الأولى والأرجح لما يأتي:

١- وَصْفُ ابن يعيش وأبي حيان لهذا الرأي بالسهولة والجودة وقلة الدعوى، حيث قالا:

لو ذهب ذاهب إلى أن: (ذا)، ثنائي الوضع نحو: ما، وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شئ ـ إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين ـ لكان مذهباً جيداً سهلاً قليل الدعوى[3].

٢- هذا التكلف الكثير لمعرفة المحذوف، وأصل هذه الألف الذي يؤدي إلى التداخل والتناقض كما رأينا في كلام الرضي.

= العين وكأنه قال: فإذا نام أحدكم فليتوضأ" جعل صلى الله عليه وسلم اليقظة للاست كالوكاء للقربة، كما أن الوكاء يمنع ما في القربة أن يخرج، كذلك اليقظة تمنع الاست أن تُحدث إلا بالاختيار، وكني بالعين عن اليقظة، لأن النائم لا عين له تبصر. انظر: اللسان ٤٩١١/٦، ١٩٣٦/٣، (س. ت. هـ)، (و. ك. ه)، التبيان: ٣٠٥.

(1) شرح الكافية ٣٠/٢.

(2) شرح الشافية ٢٨٥/١.

(3) شرح المفصل ١٢٧/٣، الهمع ٢٤٥/١، أبو نر الخشني، بحث بمجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، العدد التاسع عشر صـ ١١٨٨.

المبحث الثاني

مراتب الإشارة بـ: (ذا) وإنابة بعضها عن بعض أو تعاقبها، وما يزاد عليها

أولاً: مراتب الإشارة:

للنحويين في مراتب الإشارة مذهبان:

الأول: لبعض النحاة كابن مالك وابنه ومن تبعهما، وهو أن لها مرتبتين: قريبة، وبعيدة، تشبيهاً لها بالمنادى، ويجعلون تبعاً لذلك: الأسماء المجردة من اللام والكاف للقريب، والمقترنة بهما، أو بالكاف وحدها للبعيد، وصحح ابن مالك وابنه ما ذهبا إليه[1].

الثاني: لجمهور النحاة على أن لها ثلاث مراتب:

قريبة، وبعيدة، ومتوسطة، ويجعلون تبعاً لذلك الأسماء المجردة من اللام والكاف للقريب، والمقترنة بالكاف للمتوسط، والمقترنة باللام للبعيد[2].

وقد ذهب ابن هشام إلى المذهب الأول في أوضح المسالك تبعاً لابن مالك.

---

(1) استدل ابن مالك على صحة ما ذهب إليه بعدة أمور منها:

١- تشبيه المشار إليه بالمنادى، إذ ليس له إلا مرتبتان: قريبة وتستعمل معها الهمزة وبعيدة، ويستعمل لها بقية حروف النداء.

٢- استعمال التميميين لما يدل على البعد بالكاف فقط، والحجازيين بالكاف مع اللام، فالموجود على لغتهم مرتبتان فقط .....، ..... إلخ.

وذكر ابنه هذا أيضاً، وشكك في أمر من ذهب إلى أنها ثلاث مراتب.

انظر: شرح التسهيل ٢٣٩/١ – ٢٤٤، شرح الألفية: ٧٨. وينظر في هذا أيضاً: شرح المفصل ١٣٥/٣، وشرح الكافية، ٣٣/٢ وشرح التصريح ١٢٩/١، شرح الأشموني ١٣٩/١، حاشية الأمير على المغني ١٤٩/١.

(2) وعلى هذا فالمشار إليه: إما قريب المسافة، أو متوسطها، أو بعيدها:

فللمفرد المذكر: ذا للقريب، وذاك للمتوسط، وذلك للبعيد.

ولمثناه: ذان للقريب، وذانك بتخفيف النون للمتوسط، وبتشديدها للبعيد.

ولجمعه: أولاء عند الحجازيين، ولغتهم جاء التنزيل، وبالقصر عند التميميين للقريب، وأولاك بالقصر للمتوسط، وأولئك بالمد للبعيد.

وللمفرد المؤنث: ذي، وتي للقريب، وتيك للمتوسط، وتلك للبعيد.

ولمثناه: تان للقريب، وتانك بتخفيف النون، وبتشديدها للبعيد.

ولجمعه: ما لجمع المذكر، لأن لفظ الجمع يشترك فيه المذكر والمؤنث، كقوله تعالى: " ....وأولئك هم المفلحون" البقرة: ٥ وغيرها من السور، وقوله تعالى: (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) هود: ٧٨.

انظر: شرح الجمل ٢٠١/١، وشرح اللمحة البدرية ٢٥٥/١ – ٢٥٧، وشرح التصريح ١٢٩/١.

Scanned with CamScanner

وفي شرح اللمحة البدرية خلافه، وذهب إلى المذهب الثاني[1].

ثانيها: إنابة بعض المراتب عن بعض، أو تعاقبها، والغرض من ذلك:

قد يراد باسم الإشارة القريب عن البعيد فالغرض ضدان!

لما إنابة القريب عن البعيد، كقوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ هود: ٧٨. وقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ القصص: ١٥.

الأول: حكاية الحال، كقوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ القصص: ٢٦. وقوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ هود: ٧٢. وقوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ هود: ٧٢.

الثاني: تقريب حصوله وحضوره كقولك: هذه القيامة قد قامت.

ولما إنابة البعيد عن القريب فالغرض ضدان أيضاً:

الأول: عظمة المشار إليه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ طه: ١٧.

الثاني: عظمة المشار إليه، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ البقرة: ٢. وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي﴾ الشورى: ١٠. وقوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي﴾ بعد قولهن: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ يوسف: ٣١، ٣٢.

والمجلس واحد، لأن سيدنا يوسف عليه السلام كان عند امرأة العزيز أعظم منزلة منه عندهن.

ولما تعقبها مشاراً بهما إلى ما قد ولياه، فكقوله تعالى متصلاً بقصة عيسى عليه السلام ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾ ثم قال: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ آل عمران: ٥٨، ٦٢. إلخ[2].

ثالثاً: ما يزاد على: (ذا)

يزاد على أسماء الإشارة عموماً، ومنها: (ذا)، أربعة أشياء:

(ها)، في أولها للتنبيه، والكاف في آخرها للمتوسط، على رأي الجمهور كما سبق، واللام قبل الكاف للبعيد[3] والألف في آخرها للتصغير.

(1) أوضح المسالك ١/١٣١. شرح اللمحة ١/٢٥٥، شرح التصريح ١/١٢٩.
(2) شرح التسهيل ١/٢٨٤، وارتشاف الضرب ١/٥٠٩.
(3) وعلى الرأي الثاني في مراتب الإشارة: الكاف للبعد، واللام معها للبعد أيضاً، أو لتأكيده.
انظر: المغني: ٢١٢، والجنى الداني: ٩١، جواهر الأدب: ٨٦، ١٤٢، حاشية الصبان ١/١٤٢، حاشية الشيخ عيادة ١/١٤٩.

أولاً: زيادة: (ها)، وأحوالها:

تزاد (ها) في أول الأسماء الإشارة للتنبيه، ولها معها ثلاث أحوال:

الأولى: كثرة زيادتها، وذلك في المجرد من الكاف نحو: هذا، وهذان وهاتان.

الثانية: قلة زيادتها، وذلك في المقرون بالكاف، كقول طرفة:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي ... وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ الْمُمَدَّدِ[1].

الثالثة: امتناع زيادتها، وذلك في المقرون بالكاف واللام. فلا يقال هذالك، لكثرة الزوائد[2].

أصل: (ها) التنبيه، والفصل بينها وبين اسم الإشارة

أولاً: أصلها:

ها: التنبيه هذه موضوعة على حرفين كـ: لا، وما، وتسقط ألفها خطاً. وتثبت لفظاً مع اسم الإشارة غير المبدوء بالتاء أو الهاء، والذي ليس بعده كاف، لكثرة الاستعمال، ولأنهما جعلا كالشيء الواحد[3].

ولحقت (ها) أسماء الإشارة كثيراً[4] لتنبيه المخاطب حتى يلتفت إلى المتكلم

(1) من الطويل: لطرفة في معلقته، والغبراء: الأرض، والطراف: بيت من أدم ليس له كفاء وهو من بيوت الأعراب.
انظر: ديوان طرفة: ٤٩، شرح القصائد العشر: ٨١، شرح التسهيل ١/٢٤٤، والجنى الداني: ٣٤٧.
(2) شرح التسهيل ١/٢٤٤.
(3) وعلى هذا فإن ألفها تحذف في هذا الموضع المذكور، ولا تحذف في المبدوء بالتاء، أو الهاء نحو: هاته، وهاتا، وهاتي، وهاتان، وهاتين، وهاهنا. ولا في الذي لحقته الكاف نحو: ها ذاك... وهاتاك، وهاذاك.
ولذلك قال الحريري: يوهمون في كتابة: ها ذاك، وها تاك، بحذف الألف مقايسة على حذفها في: هذا، وهذه، لأن (ها) التي للتنبيه لما وصلت بـ (ذا) جعلاً كالشيء الواحد، فحذف الألف منها لهذه العلة. فإذا اتصلت بالكاف كاف المخاطب استغنى بها عن حرف التنبيه. فوجب لذلك فصله عن اسم الإشارة، وإثبات الألف فيه.. انتهى.
انظر: درة الغواص: ٧٠٢، شرح التسهيل ١/٢٤٤.
(4) وقد تلحق غيرها، ومن ذلك ما يأتي:
١- (أي) في النداء نحو: يأيها الرجل، وهي واجبة للتنبيه على أن النعت المقترن بالألف واللام بعدها هو المقصود بالنداء، أو للتعويض عما تضاف إليه (أي). ولذلك يقول النحويون: (ها) صلة لأي بسبب ما فاتها من الإضافة وتنبيه.
٢- لفظ الجلالة في القسم عند حذف حرفه نحو: هالله لأفعلن، مع قطع الهمزة في لفظ الجلالة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألفها وحذفها والجر بها أو بالحرف المحذوف، على خلاف في ذلك.
٣- مع ضمير الرفع المنفصل المخبر عنه باسم الإشارة نحو: ها أنا ذا، ومنه قوله تعالى: ﴿هَاأَنْتُمْ أُولَاءِ﴾ آل عمران: ١١٩.
وقيل: إنها كانت مع اسم الإشارة فقدمت وفصل بينهما بالضمير - كما سنذكر في الفصل بينهما إن شاء الله تعالى.
انظر: الجنى الداني: ٣٤٦، المعطى: ٤٥٦.

Scanned with CamScanner

وينظر إلى أي شيء من الأشياء الحاضرة يشير، ولذلك لم يؤت بها إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط، لا في البعيد الغائب، وكان مجيئها في الحاضر أكثر منه في المتوسط، وهذا أكثر من هذاك، لأن تنبيه المخاطب لإبصار الحاضر الذي يسهل إبصاره أولى من تنبيهه لإبصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حائل، ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن إبصاره، إذ لا ينبه العاقل أحداً ليرى ما ليس في مرأى، ولذلك قالوا: لا يجمع: (ها) مع اللام[1].

ثانياً: الفصل بينها وبين اسم الإشارة:

يفصل بين (ها) التنبيه واسم الإشارة المجرد بما يأتي:

١- ضمير الرفع المنفصل – أنا وأخواته – كثيراً، ويكون اسم الإشارة خبراً عنه نحو: ها أنا (ذا)، وها أنت (ذا) ..... إلخ.

٢- بغير الضمير المذكور قليلاً، وذلك بما يأتي:

١- اسم الله تعالى في القسم، سواء كان مفرداً نحو: لا ها الله (ذا)، وإي ها الله (ذا)، أي: لا أو نعم والله هذا ما أقسم به[2] أو مضافاً إليه: لَعْمر، كقول زُهير:

نَعَمْ ثَمَّ هَا لَعَمْرُ اللهِ (ذا) قسماً ... فَاقْدِرْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ[3]

٢- إنْ، كقول الشاعر:

هَا إِنْ ذِي عِذْرَةٌ إِلاَّ تَكُنْ نَفَعَتْ ... فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النُّكَدِ[4]

٣- الواو العاطفة، كقول الشاعر:

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ بَيْنَنَا ... فَقُلْتُ لَهُم: هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا[5]

(1) شرح المفصل ١٣٦/٣، شرح التسهيل ٢٤٤/١، شرح الكافية ٣٢/٢، الجنى الداني: ٣٤٦.

(2) الكتاب ٣٥٤/٢، المقتضب ٣٢١/٢، المغني: ٤٥٦.

(3) من البسيط لزهير يتوعد فيه الحارث بن ورقاء بالهجاء إن لم يرد عليه ما أخذ منه، وكان قد أغار على قومه فأخذ إبلاً وغنماً. وتنم بمعنى. اعلم، فعل جامد، والقدر بذرعك: قدر بخطوك وكن قصداً في أمرك ولا تتعد طورك، وتنسلك: تدخل.

انظر: ديوان زهير: ١٨٢، الكتاب ٥٠٠/٣، ٥١٠، المقتضب ٣٢٣/٢، الخزانة ٤٥١/٥، ٤١/١٠، ٤٢، ١٩٤/١١. الجنى الداني: ٣٥٠.

(4) من البسط للنابغة الذبياني، والعذرة: المعذرة.

انظر: ديوان النابغة: ٢٦، شرح التسهيل ٢٤٥/١، الجنى الداني: ٣٤٩. الخزانة ٤٥٩/٥، ١٩٤/١١، ١٩٥، برواية: ها إن تاعذرة إن لم تكن نفعت ... فإن صاحبها قد تاه في البلد

(5) من الطويل، نسب إلى لبيد بن ربيعة، وليس في ديوانه. ولا في ملحقاته، كما قال محقق الكتاب.

انظر: الكتاب ٣٥٤/٢، المقتضب ٣٢٢/٢، شرح المفصل ١١٤/٨، الخزانة ٤٦١/٥، ١٩٤/١١، ١٩٦.

كأنه أراد أن يقول: وهذا لي، فصيَّر الواو بين ها وذا[1].

٤- كاف التشبيه، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ النمل:٤٢، والأصل: أكهذا عرشك، أي: أمثل هذا عرشك[2].

ثالثاً- مما يزاد على: (ذا):-

زيادة الكاف ولغاتها:

تزاد كاف الخطاب الحرفية غير الجارة[3] في أواخر أسماء الإشارة[4] للدلالة على التوسط أو البعد كما سبق، وفيها ثلاث لغات:

الأولى: وهي الفصيحة: أن تختلف باختلاف أحوال المخاطب، تنكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً، كاختلاف الكاف الاسمية، فتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة، ويتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول: ذاكَ، وذاكِ – بفتح الكاف وكسرها. وذاكما، وذاكم، وذاكن، كقولك: ضربتُكَ، وضربتُكِ – بفتح الكاف وكسرها أيضاً – وضربتكما، وضربتكم، وضربتكن. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ يوسف: ٥٢، بفتح الكاف، لأن المخاطب مذكر.

(1) الكتاب ٣٥٤/٢.

(2) الدر المصون ٣١٥/٥، المغني: ٢٤٧، حاشية يس على الفاكهي ٢٠٥/١.

(3) لأن هناك كافاً حرفية جارة، كما هو معروف في حروف الجر.

(4) وتزاد هذه الكاف أيضاً فيما يأتي:

١- ضمير النصب المنفصل. وهو: إياك وأخواته.

٢- أرأيت. التي بمعنى: أخبرني، كقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ الإسراء: ٦٢، فالكاف: حرف خطاب لا موضع له من الإعراب على الأصح.

٣- بعض أسماء الأفعال نحو: حيهلك، والنجاءك – السرعة... ورويدك.

٤- بعض الأفعال، وهي: أبصر – فعل أمر – وليس، ونعم، وبئس، فتقول: أبصرك زيداً، وليست زيد قائماً، ونعمك الرجل زيد، وبئسك الرجل أبو لهب، فالكاف في هذا كله حرف خطاب، لا موضع له من الإعراب، ولكن اتصالها بهذه الألفاظ قليل جداً.

٥- بعض الحروف نحو: بلى، وكلاّ – بالفتح والتشديد – يقال: بلاك، وكلاّك، وهو قليل أيضاً.

انظر: المقتضب ٤٠/١، ٢٧٧/٣، وشرح المفصل ١٣٤/٣، جواهر الأدب: ١٤٢، الجنى الداني: ٩١ – ٩٥، المغني: ٢٤٠.

Scanned with CamScanner

وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾ مريم: ٢١ بكسر الكاف، لأن المخاطب مؤنث. وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ يوسف: ٣٧. بعلامة التثنية، لأن المخاطب مثنى. وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ﴾ الأنعام: ١٠٢، بعلامة جمع المذكر، لأن المخاطب كذلك، وقوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي﴾ يوسف: ٣٢. بعلامة جمع المؤنث لأن المخاطب كذلك.

الثانية: وهي دون الأولى – أن تفرد مفتوحة في التذكير، ومكسورة في التأنيث.

الثالثة: وهي دون الثانية – أن تفرد في الأحوال كلها. تغليباً لجانب الواحد المذكر، فلا يقصد بها في هذه اللغة إلا التنبيه على مطلق الخطاب لا على أحوال المخاطب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ البقرة: ١٤٣، وقياسها على اللغة الأولى: وكذلكم لأن الخطاب لجماعة كما في الآية الأخرى ﴿كَذَٰلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِن قَبْلُ ...﴾ الفتح: ١٥.

ويحتملهما –أي: اللغتين الثانية والثالثة – قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ﴾ البقرة: ٢٣٢. وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ المجادلة: ١٢[1].

ثالثاً: مما يزاد على (ذا) – زيادة اللام[2]:

تزاد اللام قبل الكاف، للدلالة على البعد، أو لتأكيده كما سبق وأصل حركتها السكون كما في: تلك، وكسرت في ذلك، للتخلص من التقاء الساكنين، أو للفرق بينها وبين لام الجر في نحو: ذالك، أي: هذالك، كما قال الأنباري[3].

(1) شرح المفصل ٣/١٢٤، الجنى الداني: ٩١.

(2) المقصود بهذه اللام: اللام غير العاملة، لأن هناك لاماً عاملة للجر، ولاخرى عاملة للجزم، وزاد الكوفيون لاماً ثالثة لنصب الفعل، وهي عند البصريين لام جر، والناصب للفعل: أن مضمرة بعدها.

(3) معاني القرآن وإعرابه ١/١٨، أسرار العربية: ١٩٨، شرح المفصل ٣/١٣٥، المغني: ٣١٢، وأرى أنه لا داعي لهذه العلة الثالثة لأن المذكور في كتب الإملاء من مواضع حذف الألف المتطرفة: ألف ذا الإشارية إذا وليها لام البعد وكاف استكثاراً للكلمة إذا ركبت من ثلاث كلمات نحو: ذلك، وذلكما، وذلكم، وذلكن. ولم يذكروا حذف ألف (ذا) الإشارية بها إلى القريب، والمخبر عنها بالجار والمجرور: لك، وعلى هذا فوجود الألف فرق واضح بين هذه وتلك، والله أعلم.
انظر: مختصر الإملاء والترقيم للشيخ حسين والي: ٣٠، ٣١، الإملاء والترقيم في الكتابة العربية: ٧٠.

وهناك ثلاث مسائل لا تزاد فيها اللام كما ذكر ابن هشام، وهي:

١- إشارة المثنى نحو: ذانك وتانك، فلا يقال: ذان لك، ولا تان لك.

٢- إشارة الجمع في لغة من مده، تقول: أولئك، بالمد من غير لام، فإن قصرت قلت: أولاك، أو أولالك.

٣- كل اسم إشارة تقدم عليه حرف التنبيه نحو: هذاك، وها تاك، وهاتيك فلا يقال: هذالك، ولا: هاتالك، ولا هاتيلك[1].

المبحث الثالث

وصف (ذا)، والوصف بها، وتثنيتها

ذكر النحاة أن اسم الإشارة من الأسماء التي تنعتُ، ويُنعتُ بها.

أما نعتها فقد ذكروا أنه لا يكون إلا بالمقترن بـ: أل، والأحسن أن يكون مشتقاً، وحملوا عليه الموصول، لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام المشتق، فقولك: مررت بهذا الذي ضرب بمعنى: الضارب.

فإن كان المقترن بـ: أل جامداً فالأفضل جعله بدلاً أو عطف بيان نحو: مررت بهذا الرجل[2].

ومن نعت اسم الإشارة في القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ الفرقان: ٧. وقوله تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ الكهف: ٤٩. وقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ الإسراء: ٦٢.

وأما النعت[3] بها فقد ذكر النحاة أنها تقع وصفاً للعلم، والمضاف إلى المضمر، وإلى العلم، كقولك: مررت بزيد هذا، وبصاحبكم هذا، وبصاحب زيد هذا، وهكذا[4].

(1) شرح شذور الذهب: ٣٦، شرح قطر الندى: ٧٧.

(2) شرح التسهيل ٣/٣٢١، النحو الوافي ٣/٤٦٥.

(3) المراد بأسماء الإشارة التي ينعت بها: الأسماء غير المكانية نحو: هنا، وهناك، وثَمَّ، لأنها في نحو قولك: مررت برجل هنا، أو هناك، أو ثمَّ، ظروف متعلقة بمحذوف صفة لرجل، أي: كائن هنا، أو هناك، أو ثم، وليست صفات.
انظر: شرح التصريح ٢/١١١، وشرح الأشموني ٣/٦٢، حاشية الخضري ٢/٥٢، حاشية يس على شرح التكامي ٢/٢١٧.

(4) شرح الكافية للرضي ١/٣٠٤.

Scanned with CamScanner

ومنه في القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ الأنبياء: ٦٣. وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ﴾ الكهف: ١٩. وقوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ القصص: ٢٧.

ولما تثنيتها[1] فقد اختلف فيها[2] وفي نونها المخففة أو المشددة، وفي إعرابها وبنائها:

أولاً: الخلاف في التثنية:

اختلف النحويون في هذه التثنية على فريقين:

الفريق الأول: ذهب إلى أنها تثنية صناعية.

والفريق الثاني: ذهب إلى أنها ليست صناعية، وإنما هي صيغة موضوعة للتثنية مخترعة لها، كما صيغت اللذان واللتان للتثنية.

وهذا هو الأرجح والأصوب كما قال ابن يعيش لأمرين:

الأول: نَصْبُ الحال بمعنى الفعل الذي دلت عليه الإشارة والتثنية كنصبه قبل التثنية فتقول: هذان الزيدان قائمين، وهذا زيد قائماً.

الثاني: عدم تنكيرها عند التثنية كما تنكر الأسماء المتمكنة.

ألا ترى أن تعريف زيد وعمرو بالوضع والعلمية، فإذا ثنيت واحداً منهما تنكر حتى صار كأسماء الأجناس الشائعة فتقول: هذان زيدان ظريفان، ورأيت زيدين ظريفين، ومررت بزيدين ظريفين، فلو لم يكونا نكرتين لما صح وصفهما بالنكرة.

فإذا أردت بعد ذلك تعريفهما فبالألف واللام، أو بالإضافة، فتعريفهما بعد التثنية من غير وجه التعريف قبلها.

ولذلك امتنع تثنية أسماء الإشارة على حد تثنية زيد وعمرو لامتناع تنكيرها.

فدل ذلك على أنها صيغة موضوعة للتثنية مخترعة لها، وليست تثنية حقيقية، وإنما جاءوا بها على منهاج التثنية الحقيقية لئلا تختلف طريق التثنية.

ونظير ذلك: الأسماء المضمرة نحو: هما. وأنتما، فإنها صيغ موضوعة كذلك للتثنية.

---

(1) ولا يثنى من أسماء الإشارة إلا ذا، وتا، كما قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ١/١٣٩.

(2) سبب هذا الخلاف بناؤها، ومن شروط التثنية: الإعراب.

فإن قيل: فهلاّ قالوا في: أنت: أنتان، وفي: هو: هوان، كما قالوا في: هذا، وهاتا: هذان، وهاتان.

قيل: أسماء الإشارة أشد شبهاً بالأسماء المتمكنة في وصفها والوصف بها – كما سبق – من المضمرة، ولذلك صيغت على منهاج تثنية الأسماء المتمكنة تمييزاً لها[1].

ثانياً: الخلاف في نونها:

ذكرت فيما سبق أن المشار إليه على رأي الجمهور:

إما قريب المسافة، أو متوسطها، أو بعيدها، وأنهم جعلوا للمثنى المذكر: ذان للقريب، وذانك بتخفيف النون للمتوسط، وبتشديدها للبعيد، وهناك من شدد النون في: هذان، المشار بها إلى القريب كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ..﴾ طه: ٦٣، في قراءة ابن كثير[2]، أما تشديد النون في: ذان. المشار به إلى المثنى القريب فقالوا: إنها عوض من ألف: (ذا)، لأنها حذفت لالتقاء الساكنين، وهما: هذه الألف، وألف التثنية.

وأما تشديدها في: ذانك، المشار به إلى المثنى البعيد ففيه قولان كما ذكر ابن يعيش:

القول الأول: أنها عوض من لام: ذلك وهو قول المبرد.

---

(1) شرح المفصل ٣/١٢٧.

(2) مع تخفيف "إنْ" وخُرِّجت على أنها: إن المخففة من الثقيلة، وارتفع ما بعدها على الابتداء والخبر كقولك: إنْ زيد لقائم، ودخلت اللام فرقاً بينهاوبين إن النافية.

وقرأ أبو عمر "إنّ هذين لساحران" بتشديد "إنّ" وبالياء في "هذين"، وهي واضحة على أن "هذين" اسم إن، و"ساحران" خبرها، ودخلته اللام.

وقرأ الباقون بتشديد "إنّ"، و"هذان" بالألف، وخرّجت على عدة أوجه:

أولها: على أن "هذان" اسم "إن" منصوب بفتحة مقدرة على لغة بني الحارث في إلزامهم المثنى الألف في جميع أحواله – كما سيأتي .

الثاني: على أن "إنّ" بمعنى: نعم، والجمله بعدها: مبتدأ وخبر، وزيدت اللام للتأكيد، وأخرت إلى الخبر لوجود لفظ: إنّ، وإن كانت بمعنى: نعم، أو إنها داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير: هذان لهما ساحران

الثالث: على أن اسم (إنّ) ضمير الشأن محذوف، والجملة بعده مبتدأ وخبر في محل رفع خبر "إنّ" والتقدير: إنه – إي الأمر والشأن – هذان لهما ساحران .

وقيل غير هذا، ولمن أراد الاستزادة فليرجع إلى إعراب هذه الآية في كتب التفسير والتي أوجزت منها هذه الأقوال .

Scanned with CamScanner

قال: من قال في الرجل: ذلك قال في الاثنين: ذانك، بتشديد النون، تبدل من اللام نوناً، وتدغم إحدى النونين في الأخرى، كما قال الله عز وجل: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ...﴾ القصص: ٣٢ ، فى قراءة تشديد النون[1]

أو عوض من ألفها، فصارت بمنزلة الميم المشددة فى آخر : اللهم، عوضًا من: يا، فشددت كتشديد الميم.

قال ابن يعش: فإن قيل: فلم عوضوا من الحرف الذاهب، وحذفه عارض لالتقاء الساكنين.

قيل: من قِبَل أن التثنية لا يسقط منها شئ لالتقاء الساكنين إلا المبهم،فلما خالف المتمكن ونقص منه حرف عوض من ذلك.

وأما القول الثانى: أنها ليست للعوض، وإنما للفرق بين النون التى هي عوض من حرف، وبين النون التى عوض من الحركة والتنوين[2] كما فى تثنية: زيد وعمرو. أو أن تشديدها من قبيل الإدغام[3]، وذلك أننا ثنينا: (ذا)، فصار: ذان، ثم دخلت اللام بعد النون للبعد، فصار ذانل، فاجتمعت النون واللام، وكل واحد منهما يجوز إدغامه فى صاحبه، فقلب الثانى إلى لفظ الأول، فصارت اللام نوناً، وأدغمت فيها النون الأولى كما قالوا: منكر، بالذال المعجمة فى: منتكر[4]،

وأرى أن هذا تكلف لا داعى له، إذ يمكن أن يقال:

إذا كان كل واحد من النون أو اللام يجوز إدغامه في صاحبه – كما قالوا – فهل يجوز أن يقلب الأول إلى لفظ الثاني فتصير النون لاماً، وتدغم فى اللام، كما قالوا: مدثر، فى: مدتثر، فيصبح المثنى باللام المشددة هكذا:ذالك،وهذا لم يقل به أحد.

ثالثاً:الخلاف في إعرابها وبنائها: في هذا أيضاً قولان كما ذكر الرضى:

(1) "وذانك" إشارة إلى العصا واليد فيما سبق فى قوله تعالى: "وأن ألق عصاك "،وقوله تعالى " أسلك يدك فى جيبك ..."وهما مؤنثان، وإنما ذكر ما أشير به إليهما لتذكير خبرهما وهو "برهان" الدر المصون ٣٤٢/٥ .

(2) وقيل: إنما عوض من الحركة دون التنوين، كما كانت فى قولك: الزيدان والعمران، كذلك.

والواحد المنصوب فى نحو قولك: رأيت زيداً.

انظر: أسرار العربية: ٥٠ .

(3) الإدغام هنا يخالف الإدغام فيما سبق، كما سيذكر.

(4) شرح المفصل ١٣٠/٢ .

الأول أنه – أى: مثنى (ذا) – مبنى لقيام علة البناء فيه، كما فى المفرد والجمع، وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحدها، ولو بنيت عليه لقيل: ذيان، فـــ:ذان، صيغة للرفع، وذين صيغة أخرى للنصب والجر.

الثانى: أنه معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل، وادعاء أن كل واحدة منهما صيغة مستأنفة خلاف الظاهر[1].

وهذا هو الأرجح لما يأتى:

١- لأنها وردت عن العرب هكذا معربة، مع أن مفرداتها مبنية.

٢- لأنهم قصدوا – كما قال الرضى عن الزجاج – أن يجرى أصناف المثنى على نهج واحد، لأن التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولاعاقل ولاغيره، فوجب ألا يختلف المثنيات إعراباًوبناء، بخلاف الجمع فإنه يخالف بعضه بعضاً.

٣- شدة شبهها بالأسماء المتمكنة كما سَبق.

وتبعاً لهذا فإنه يجوز فى هذا المثنى ما جاز فى جميع الأسماء المثناة من إلزامها الألف في جميع الأحوال، فتقول:

جاءنى ذان، ورأيت ذان، ومررت بذان، كما تقول:

جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، وهى لغة لبنِي الحارث وبطون من ربيعة [2]، وخرَّج عليها قوله تعالى ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ طـــه: ٦٣ فى قراءة تشديد: إنَّ – كما سبق –

المبحث الرابع

تصغير: (ذا)، وتثنية المصغر

يشترط فى الإسم الذى يراد تصغيره عدة شروط منها: ألا يكون متوغلاً فى البناء مع عدم تصرفه، كالضمائر وأسماء الشرط والاستفهام وبعض الظروف.

فإن كان مبنياً بناءً عارضاً جاز تصغيره، وذلك كالأسماء المبنية بسَبب النداء، واسم لا النافية للجنس، والأسماء المركبة تركيباً مزجياً عند من بناها، وما

(1) شرح الكافية ٣١/٢

(2) شرح المفصل ١٢٨/٣ .

Scanned with CamScanner

ركب من الأسماء والأعداد، فالبناء في كل ما سبق عارض لأن له وجهاً ما يعرب فيه.

وكذلك أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لتصرفها تصرف الأسماء المتمكنة من حيث إنه يوصف بهما، ويوصفان، ويثنيان، ويجمعان ويؤنثان، فأجريا مجراها في التصغير.

ولذلك قالوا: كان حق اسم الإشارة ألا يصغر لغلبة شبه الحرف عليه والحرف لا يصغر، لكنه لما تصرف تصرف الأسماء المتمكنة أجرى مجراها في التصغير.

ولما كان تصغيرهما على خلاف الأصل جاء مخالفاً لتصغير الأسماء المتمكنة فلم يضم أولهما، وزيد في آخرهما ألف بدل الضمة.

فقالوا في تصغيرهما:

ذيَّا، وتيَّا، واللذيَّا، واللتيَّا....إلخ.

والذي يعنينا الآن هو: تصغير: (ذا)، وبيان أصله:-

فقد قالوا في تصغيره ما يأتي:

يترك أوله مفتوحاً كما كان قبل التصغير، ولا يضم كما يفعل في الأسماء المتمكنة، ويزاد في آخره ألف عوضاً عن ضم أوله بعد تكميله ثلاثة أحرف بزيادة الياء على آخره، فصار ذايا ثم زيدت ياء التصغير ثالثة بعد الألف كما هو حقها، فوجب فتح ما قبلها كما في سائر الأسماء المتمكنة، فقلبت الألف ياء لا واواً تفريقاً بين المبنى والمتمكن، لأنها تقلب فيه واواً لوقوعها بعد ضمة التصغير كما في: ضويرب، تصغير : ضارب، فصارت (ذا): ذيَيَّا، بثلاث ياءات، فحذفت الياء الأولى – عين الكلمة شذوذاً فصارت: ذيَّا.

وقيل: إن أصل: (ذا): ذيي أو: ذوي – كما سبق في الحديث عن أصلها قلبت اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: ذيا أو ذوا، ثم حذفت العين شذوذاً كما حذفت في: سه فصارت: (ذا). فلما أريد التصغير رجعت العين، وزيد بعدها ياء التصغير، فرجعت الألف إلى أصلها من الياء كما في الفتى إذا صغر. فصارت: ذيَيَّا، أو ذوَيَّا.

ولما كان تصغير المبهمات شاذاً جرها الشذوذ إلى الشذوذ فحذفت العين فصارت: ذيَّا على وزن: فليا.

وقيل: إنه لما كان تصغير المبهمات على خلاف الأصل عوض عن ضم الأول ياء مدغم فيها ياء التصغير، فالألف الموجودة في الآخر هي التي كانت موجودة في الأصل، والياء المشددة مكونة من ياءين أولاهما: ياء التصغير، والثانية الياء الساكنة التي جيء بها للتعويض، فاجتمع ساكنان، ولا يمكن تحريك ياء التصغير لأنها ساكنة دائمًا، فحركت ياء العوض بأخف الحركات، وهو الفتح.

ولما كان الحرف الثاني وهو الألف في (ذا) ساكناً جعلت الياء المشددة بعد الحرف الأول فصارت: ذيَّا[1].

والراجح: هو القول الأول لما يأتي:

١- سهولته وجودته وعدم التكلف كما هو واضح مع مقارنته بمابعده.

٢- موافقته لما رجحته قبل ذلك في أصلها من أنها – أي: (ذا) – ثنائية لفظاً ووضعاً.

وأما تثنية: ذَيَا فتكون بحذف ألف العوض، أو الألف التي كانت موجودة في الأصل – كما سبق في هذه الأقوال السابقة عند تصغير: (ذا) – لالتقائها ساكنة مع ألف التثنية وبائها فيقال: ذيَّان، وذيَّين[2].

---

(1) ويجوز أن تلحق بها ما كان يلحقها قبل التصغير من: ها التنبيه، وكاف الخطاب، فتقول: ها ذيا، وذياك، وذيالك..... إلخ. شرح الشافية ١/٢٨٤ – ٢٨٩.

وينظر أيضاً: الكتاب ٣/٤٨٧، المقتضب ٢/٢٨٦، الأصول ٣/٥٧، شرح الجمل ٢/٣٠٦، المسلوق في النحو ٢/١٢٩، التبيان في تصريف الاسماء: ٢٣٢ العبور: ١٧، ١٨.

(2) المراجع السابقة أيضاً.

(2) من الطويل، وعجز: لسـ
وما قدرت فقال هذا البيت، و
انظر: الإنصاف ٢/٢١٧،
تذور: ١٤٢، الخزانة ٤/

Scanned with CamScanner

الفصل الثاني

(ذا) الموصولة

(ذا): الموصولة من الألفاظ المفردة، ولكن معناها قد يكون غير ذلك، ويراعى هذا في الضمير العائد عليها، كقولك: ماذا رأيته؟، وماذا رأيتها، وماذا رأيتهما، وماذا رأيتهم، وماذا رأيتهن؟ ولا تكون موصولة إلا بشروط، فإذا فقد بعض هذه الشروط أُلغيت، ولذلك جعلت هذا الفصل في أربعة مباحث:

المبحث الأول

شروط موصوليتها

اشترط النحاة لجعل: (ذا) اسماً موصولاً ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يتقدمها استفهام بـ: ما، باتفاق من البصريين، أو بـ: مَنْ على الأصح[1] عندهم، لأن كلا منهما للاستفهام. والكوفيون لا يشترطون تقدم: ما، ولا: مَنْ، واحتجوا بقول يزيد بن مفرغ الحميري:

عَدَسْ مَا لِعبَّادٍ عَلَيكِ إمَارَةٌ أمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[2]

فـ (ذا) موصول، وتحملين: صلته، والعائد محذوف، وطليق: بمعنى منطلق خبر المبتدأ، أي: والذي تحملينه طليق.

وخرج البصريون هذا على أن: هذا: اسم إشارة على أصله لا موصول، لأن (ها) التنبيه لا تدخل على الموصولات، وهو: مبتدأ، وطليق: خبره، وتحملين: حال من فاعل: طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها، أي: وهذا طليق محمولاً عليك. أو الخبر محذوف، وجملة: تحملين في محل رفع صفة لذلك

(أ) الرجح في ذلك السماع، لأن المانعين غلبوا المنع بقلة ضعيفة كما ذكر الشيخ خالد حيث قال: وأجاب المانع بالفرق بأن (ما) تجانس (ذا) لما فيهما من الإبهام بخلاف (مَنْ) فإنه لا إبهام فيها، لاختصاصها بمن يعقل، فلا مجانسة، وكلا التعليلين ضعيف:
أما الأول: فلأن بقية أدوات الاستفهام كـ: ما في الإبهام، فلا خصوصية لإلحاق (مَنْ) دونها.
وأما الثاني: فلأن (ما) مختصة بما لا يعقل كما أن (مَنْ) مختصة بمن يعقل إلا أن يقال: إن ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل، والمرجح في
ح التصريح ١/١٣٩.

مر العجل، وعباد هو: ابن زياد بن أبي سفيان، وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على الخيطان،
ت أنامله لم أطال سحه، فكلموا فيه معاوية فأمر بإحراجه، فلما خرج قدمت له بغلة فركبها
أمر.

س ٢/١٦، ٤/٢٣، ٧٨، شرح الكافية ٢/٤٢، أوضح المسالك ١/١٦٢، المغني: ٦٠٢، شرح
٤، ٣٨٨.

الخبر المحذوف وطليق: خبر ثان، والتقدير: وهذا رجل تحمليه طليق. أو هذا: مبتدأ، وله نعت هو اسم موصول محذوف، وجملة: تحملين لا محل لها صلة لهذا الموصول المحذوف، وطليق: خبر، والتقدير: وهذا الذي تحمليه طليق[1].

الشرط الثاني: ألا تكون ملغاة، وذلك بتقديرها مركبة مع: (ما)، أو: (مَنْ)، أو بتقديرها زائدة[2].

الشرط الثالث: ألا تكون للإشارة[3]، وذلك بدخولها على المفرد نحو: من (ذا) الذاهب؟، وماذا التواني؟ والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير: أل[4].

المبحث الثاني

إلغاء: (ذا)

تلغى: (ذا) كما سبق على تقديرين:

الأول: أن تقدر مركبة مع: ما أو مَنْ، الاستفهاميتين، فتكون حينئذ جزءاً من اسم استفهام هو: (ماذا)، أو: (من ذا) نحو: ماذا صنعت؟، ومن (ذا) رأيت؟ فيصيران اسماً واحداً من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية المقدمة بـ: صنعت ورأيت. ويدل على تركيبهما أكثر قولك لسائل عن شيء: عماذا تسأل؟ بإثبات الألف في: ما، لتوسطها – أي: الألف – في اسم الاستفهام المركب من: (ما) و(ذا)، ولولا ذلك لحذفت الألف، لأن (ما) الاستفهامية إذا جُرَّت حذفت ألفها لتطرفها وبقيت الفتحة دليلاً عليها[5]، نحو: عَمَّ، وفيمَ، وإلامَ، وعلام، وبم، ومنه قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ النبأ: ١، وقوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾ النازعات: ٤٣.

(1) قال الشيخ يس: وقيل: جملة: تحملين: خبر، ورد بأنه ليس المراد الإخبار بأنه محمول. حاشية يس على التصريح ١/١٣٩.
(2) منع بعض النحاة تركيب: من (ذا)، وخصوا ذلك بـ: (ما) و(ذا)، لأن: ما أكثر إبهاماً فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها. قال الشيخ خالد: وظاهر كلام جماعة أنه يجوز أن تكون: من وذا مركبتين..... إلخ. وأما زيادة: (ذا) فحائرة على قول الكوفيين بزيادة الأسماء نحو: من ذا ضربت؟ فمن: مفعول، و(ذا): زائدة.
انظر: البيان ١/١٦٤، والتصريح ١/١٣٩، عدة السالك ١/١٥٩، دراسات لأسلوب القرآن ٣/٢٣٥.
(3) لأن أصل (ذا) الإشارة، قال أبو حيان: الأصل في (ذا) أن تكون للإشارة، فمتى أريد موضوعها الأصلي – وهو الإشارة – كانت: (ماذا) جملة مستقلة وتكون: (ما) استفهامية في موضع رفع بالابتداء، و(ذا) خبره، البحر المحيط ١/١٩٢.
(4) أوضح المسالك ١/١٥٧ – ١٦٤، شرح ابن عقيل ١/١٥١، ١٥٢.
(5) تحذف ألف ما الاستفهامية إذا جُرَّت للفرق بينها وبين الموصولة، وصينت ألف الموصولة عن الحذف لتوسطها بين الصلة والموصول، لأنهما بمنزلة الاسم الواحد، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ الإسراء: ٤٣.
انظر: أمالي الشجري ٢/٢٣٣، شرح المفصل ١/١٥٠، المغني: ٣٩٣ :٣٩٧، التصريح ١/١٣٩.

Scanned with CamScanner

فعدم حذف الألف في: (ماذا) دليل على أنهما معاً اسم استفهام مكون من: (ما) و(ذا)، فلم تنطرف الألف، ولذلك لم تحذف.

وتسمى (ذا) على هذا التقدير ملغاة إلغاءً حكمياً، لأن وجودها المستقل ألغى وزال بسبب التركيب، فصارت جزءاً من كلمة بعد أن كانت كلمة مستقلة لها إعرابها الخاص بها.

الثاني: أن تقدر زائدة بين: ما أو: من ومدخولهما، كأنك قلت في الأمثلة السابقة: ما صنعت؟، ومن رأيت؟، وعم تسأل؟. وذلك عند الكوفيين وابن مالك[1] لأن البصريين لا يجيزون زيادة الأسماء كما سبق.

وتسمى (ذا) على هذا التقدير ملغاة إلغاء حقيقياً، لأنها أصبحت كلمة مستقلة بنفسها، ولكنها زائدة يجوز حذفها وبقاؤها.

ما يترتب على إلغاء (ذا) بنوعيها السابقين

يترتب على إلغاء (ذا) بنوعيها عدة أمور:

أولها: أن (ذا) في الإلغاء الحكمي بتقديرها مركبة مع: ما أو من تابعة لهما، إذ يكونان كلمة واحدة مبنية على السكون في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعها من الإعراب، وما – لو صرحنا به – يأتي بعدها.

لكنها في الإلغاء الحقيقي – بتقديرها زائدة عند من يجيز ذلك – لا محل لها من الإعراب، فلا تكون فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مبتدأ، ولا غير ذلك شأنها شأن الأسماء الزائدة.

الثاني: أن: ما ومَنْ في الإلغاء الحكمي (التركيب) يجوز تقديمها وعدمه فتقول: ماذا صنعت؟، وصنعت ماذا؟

وذلك كما قال الشيخ يس: قال ابن مالك: إن: (ما) الاستفهامية إذا ركبت مع: (ذا) لا يلزم صدريتها، فيعمل ما قبلها فيما بعدها رفعاً نحو: كان ماذا؟، أو نصباً كقول أم المؤمنين: أقول ماذا؟[2]، لكنها في الإلغاء الحقيقي (الزيادة) يجب تقديمها.

(1) لوضح المسالك ١/١٥٨.

(2) شرح التصريح ٢/٢٢٠، وذكر المقاصي أنه سمع لـ: (ماذا) كثيراً – شرح القواعد: ١٩٨.

الثالث: أن ألف: ما الاستفهامية في الإلغاء الحكمي (التركيب) لا تحذف عند دخول الجار عليها – كما سبق في: عماذا تسأل؟ لكنها في الإلغاء الحقيقي (الزيادة) تحذف فتقول: عم (ذا) تسأل؟ كما تقول: عم تسأل؟[1].

إلغاء: (ذا) بالتركيب في غير ما سبق:

إلغاء: (ذا) بتركيبها مع: ما، أو: مَنْ الاستفهاميتين هو الغالب، وقد تلغى بتركيبها مع (ما) الموصولة، أو النكرة الموصوفة، فيصيران معاً اسماً موصولاً، أو نكرة موصوفة، ولذلك قال ابن مالك: (وقد تكون: ماذا في غير الاستفهام والإشارة اسماً واحداً بمعنى الذي، أو بمعنى شيء كقول الشاعر:

دَعِي مَاذَا عَلِمتِ سَأَتَّقِيهِ ... وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ حَدِّثِينِي[2]

وأنشد أبو علي قول الشاعر:

أَنُورَاً سَرَعْ مَاذَا يَافُرُوقُ ... وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْبَتٌّ حَذِيقُ[3]

وقال: فاعل: سرع: (ذا)، و(ما) زائدة، ويجوز أن يكون: (ماذا) اسماً واحداً كما هما في قوله: دعي ماذا علمت، أي: دعي شيئاً علمت، كذا قال أبو علي[4].

وعندي أن جعل (ماذا) في البيت الذي أوله: دعي بمعنى: (الذي) أولى من جعلها بمعنى شيء[5].

ومثل: (ماذا) في احتمال معنى شيء، ومعنى الذي في غير استفهام قول الشاعر[6]:

فَلِلَّهِ مَاذَا هَيَّجَتْ مِنْ صَبَابَةٍ ... عَلَى هَالِكٍ يَهْذِي بِهِنْدٍ وَلا يَدْرِي[7]

(1) الكتاب ٢/٤١٧، شرح المفصل ٣/١٥٠، شرح التصريح ١/١٣٩، حاشية الصبان ١/١٥٩، النحو الوافي ١/٣٦٠.

(2) من الوافر، نسب إلى أبي حية النميري، وإلى سحيم بن وثيل الرياحي، وإلى المثقب العبدي.

انظر: الكتاب ٢/٤١٨، وفيه نبيني مكان حدثيني، المسائل المشورة: ٢١٩، الجنى الداني: ٢٤١، ارتشاف الضرب ١/٥٢٩، والمغني: ٣٩٦، القاموس المحيط ٤/٤٠٣، (ما)، الخزانة ٦/١٤٢.

(3) من الوافر، لزغبة الباهلي، وقيل لمجرد بن رياح الباهلي، وقوله أنوراً، أي: أتفاراً، وسَرْعَ بسكون الراء: مخفف: سَرْعَ بضمها، وفروق: المرأة تفارق الربيب، وحذيق: مقطوع.

انظر: شرح التسهيل ١/١٩٧، اللسان ٣/١٩٩٤، (س. ر. ع)، المغني: ٣٩٧، ٤١١.

(4) المسائل المنثورة: ٢١٩.

(5) ويؤيده قول البغدادي عن أبي حيان في تذكرته: وحكى السواني أن: (ماذا) في البيت بمعنى: الذي، وعلمت صلة وحذفت الهاء العائدة، و(ماذا): في موضع نصب بـ: دعي، والتقدير: دعي الذي علمت فإن سأتقيه، وهو أصح معنى مما حكى سيبويه، لأنه حملها استفهامية منصوبة بـ: علمت الواقع بعدها، وهو فاسد من طريق المعنى..... إلخ.

انظر: خزانة الأدب ٦/١٤٢ – ١٤٥.

(6) من الطويل، لجرير: شرح ديوان جرير: ٢٧٧، شرح التسهيل ١/١٩٧.

Scanned with CamScanner

وفي المبدل منه: أتمر أم عنب؟ بالرفع أيضاً على أنه بدل من: (ما) – ومنه قراءة الرفع في الآية السابقة، وقول الشاعر: ألا تسألان .....؟ البيت.

الثالث: أن تكون: (ماذا) كلها استفهاماً على التركيب – كما سبق – تغليباً لـ: (ما) على: (ذا)، وتكون: (ماذا) في محل نصب بالفعل بعدها نحو: ماذا أكلت؟ والأجود حينئذ أن ينصب ما أجيب به لو أبدل منه للعلة السابقة وهي إجابة الاسمية بالاسمية، والفعلية بالفعلية.

فتقول في جواب: ماذا أكلت؟ تمراً، بالنصب على أنه منصوب بفعل محذوف دل عليه ما سبق، والتقدير: أكلت تمراً.

وفي المبدل منه: أتمراً أم عنباً؟ بالنصب أيضاً، ولكن على أنه بدل من المفعول المقدم (ماذا). ومنه قراءة النصب في الآية السابقة أيضاً. أو تكون (ماذا) في محل رفع مبتدأ، وما بعدها خبر، وذلك إذا وليها اسم كقول الشاعر:

يَاخزرَ تَغلِبَ مَاذَا بَالُ نِسوتِكُمْ ... لا يَستَفِقْنَ إلى الدَّيْرَيْنِ تَحنَانَا[1]

ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ يونس: ١٠١ فـ "ماذا" مبتدأ، وفي السموات خبره، أي: أي شيء في السموات[2].

الرابع: أن تكون: (ماذا) كلها اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى: الذي تغليباً لـ: (ذا) على: ما، عكس ما تقدم، وهو قليل جداً كما قال أبو حيان والسمين[3]، ومنه قول الشاعر: دعي ماذا علمت..... البيت.

وقوله: أتورا سرع ماذا ..... البيت.

وقد سبق الكلام عليهما، ومن جعلها موصولاً قوله تعالى: ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ ﴾ على أنها مفعول ثان لـ "أروني"[4].

الخامس: أن تكون: (مَا) زائدة، و(ذا): اسم إشارة فاعل، ومنه قول الشاعر: أتور سرع ماذا ..... البيت

السادس: أن تكون: ما استفهاماً، وذا، زائدة، على الإلغاء الحقيقي كما سبق في إلغاء: (ذا)، وهو أضعفها كما قال السمين لامتناع زيادة الأسماء أو قلتها[5].

(١) من البسيط، طريق: في هضاب الأصفر، وخزر – بضم الخاء وسكون الراء – جمع أخزر وهو: صغير العينين، وماذا: مبتدأ، وبال نسوتكم: حيرهن. انظر: شرح ديوان جرير: ٥٩٨، شرح التسهيل ١٩٨/١، الدر المصون ١٦٦/١، المغني: ٣٩٦.

(٢) البحر المحيط ١٩٣/١، الدر المصون ١٦٦/١.

(٣) البحر المحيط ٤١١/٨.

(٤) الدر المصون ١٦٦/١.

(٥) الدر المصون ١٦٦/١.

ثانياً: مواضع (ماذا): في القرآن الكريم:

وردت: (ماذا) في كثير من الآيات القرآنية، ممايجعلنا في حاجة إلى معرفة الأوجه التي تجوز فيها مما سبق.

وقد جمع لنا فضيلة الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة – رحمه الله تعالى وجزاه عنا وعن العلم والعلماء خير الجزاء – هذه الآيات، وبين لنا ما تحتمله: (ماذا) من هذه الأوجه السابقة، وموقعها من الإعراب في نقاط أربع[1]، وسأذكرها مع تغيير يسير من حيث ترتيبها على حسب ورودها في المصحف وعدم ذكر لما نقله من أقوال المفسرين لوضوحه من خلال النقاط التي ذكرها.

أما النقطة الأولى فذكر فيها احتمال: (ماذا) لأن تكون كلها اسم استفهام مفعولاً مقدماً، وأن تكون: (ذا) اسم موصول خبراً عن: (ما)، وذكر تحت هذين الاحتمالين ست عشرة آية:

الأولى قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ البقرة: ٢٦.

الثانية: قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ ﴾ البقرة: ٢١٥.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ البقرة: ٢١٩.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ الأعراف: ١١٠.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿ قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ ﴾ يوسف: ٧١.

السادسة: قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ النحل: ٢٤.

السابعة: قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ النحل: ٣٠.

قال أبو حيان: إذا كانت: (ذا) موصولة لم يكن الجواب على وفق السؤال، لكونها خبراً عن: (ما)، والجواب نصب، وهو جائز، لكن المطابقة في الإعراب أحسن ... إلخ[2].

الثامنة: قوله تعالى: ﴿ قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ النمل: ٣٣.

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨٨/٣ – ٩١ – القسم الأول.

(٢) البحر المحيط ٥٢٥/٦.

Scanned with CamScanner

التاسعة: قوله تعالى: ﴿ أَئِذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ النمل: ٨٤.

العاشرة: قوله تعالى: ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ ﴾ لقمان: ١١.

الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ ﴾ سبأ: ٢٣.

الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ فاطر: ٤٠.

الثالثة عشرة: قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴾ الصافات: ٨٥.

الرابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ﴾ الصافات: ١٠٢.

الخامسة عشرة: قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا ﴾ محمد: ١٦.

السادسة عشرة: قوله تعالى: ﴿ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾ المدثر: ٣١.

وأما النقطة الثانية: فذكر فيها احتمال: (ماذا) لأن تكون كلها مفعولاً مطلقاً، وأن تكون منصوبة على نزع الخافض، وذلك في آيتين:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا ﴾ المائدة: ١٠٩.

الثانية: قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ القصص: ٦٥.

وأما النقطة الثالثة: فذكر فيها احتمال: (ماذا) لأن تكون مبتدأ وخبراً، ولأن تكون كلها مبتدأ. وذكر تحت هذين الاحتمالين خمس آيات:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ النساء: ٣٩.

الثانية: قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ﴾ المائدة: ٤.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴾ يونس: ٣٢.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿ مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ يونس: ٥٠.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ يونس: ١٠١.

وأما النقطة الرابعة: فذكر فيها احتمال: (ماذا) لأن تكون كلها اسم موصول يعرب على حسب موقعه في الجملة، وأن تكون (ما) استفهامية مبتدأ و(ذا): اسم موصول خبر، وذلك في آيات ثلاث:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ النمل: ٢٨.

الثانية: قوله تعالى: ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ ﴾ لقمان: ١١.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ لقمان: ٣٤.

المبحث الرابع

(مَنْ ذا)، والأوجه الجائزة فيها

(مَنْ ذا): وإن لم يعقد لها فصل كما عقد لـ: (ماذا)، إلا أن لها أوجهاً كثيرة يمكن استنباطها مما سبق، لأن: (مَنْ ذا)، قد يكون بعدها فعل، وقد يكون بعدها اسم، فإن كان بعدها فعل جاز فيها ما يأتي:

١- أن تكون: (مَنْ) استفهامية مبتدأ، و(ذا): اسم موصول خبره والجملة الفعلية صلة الموصول، والعائد محذوف.

ومنه قول الشاعر:

ألا إن قلبي لدى الظاعنين حزين، فمن (ذا) يعزي الحزينا؟[1]

٢- أن تكون كلها اسم استفهام في محل نصب بالفعل بعدها، نحو: من (ذا) لقيت؟

٣- أن تكون: مَنْ استفهامية في محل نصب بالفعل بعدها، وذا: زائدة.

وإن وقع بعدها اسم جاز فيه ما يأتي:

١- أن تكون: مَنْ استفهامية مبتدأ، وذا: اسم إشارة خبره، والاسم الذي بعدها نعت

(١) من المتقارب، لأمية بن أبي عائذ الهذلي، يصف نفسه لما فارقه أحبابه بأنه بلا قلب ثم سأل عمن يجزيه أي: [يسليه ويبعث الصبر إلى نفسه، وذا: اسم موصول بمعنى: الذي، أي: من الذي يعزي..... ومن ذلك أيضاً: قول الشاعر:

وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال: مَنْ ذا قالها؟

أي: من الذي قالها. انظر: شرح التسهيل ١/١٩٨، ١٩٩، أوضح المسالك ١/١٦١، وشرح قطر الندى: ١٨٤.

Scanned with CamScanner

لاسم الإشارة، أو بدل منه، نحو: من (ذا) الذاهب، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ البقرة: ٢٤٥.

٢- أن تكون: مَنْ (ذا) كلها استفهامية مبتدأ، والاسم بعدها: خبر، على أن (مَن) و(ذا): بمنزلة اسم واحد، وإن منعه بعضهم[1] كما سبق.

٣- أن تكون مَنْ استفهامية مبتدأ، وذا: زائدة، عند من يجيز ذلك كما سبق في: (ماذا)، والاسم بعدها: خبر.

٤- وهذا الوجه خاص بـ: (مَنْ ذا) الذي، أي عند وقوع: الذي بعد: (من ذا)، إلى جانب الأوجه السابقة، وهو أن تكون مَنْ: استفهامية مبتدأ، وذا: اسم موصول بمعنى الذي خبر، والذي: تأكيد لـ: (ذا)، لأنه بمعناه، كأنه قيل: من الذي يقرض؟ مثلاً كما في الآية السابقة[2].

وهذا التركيب: (مَنْ ذا) الذي، هو الذي ورد في القرآن الكريم في عدة آيات، ذكر فضيلة الأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة أنها خمس آيات، ولم يذكر إلا أربعاً[3] وهي ست:

الأولى: قوله تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ البقرة: ٢٤٥.

الثانية: قوله تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ البقرة: ٢٥٥.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ﴾ آل عمران: ١٦٠.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُم مِّنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ الأحزاب: ١٧.

(١) قال أبو حيان: ومنع أبو البقاء أن تكون: مَنْ وذا بمنزلة اسم واحد، كما كانت ما مع ذا قال: لأن ما أشد إبهاماً من: مَنْ، إذا كانت مَنْ لمن يعقل، وأصحابنا يجيزون تركيب مَنْ مع: ذا في الاستفهام، كما يجيزون ذلك في: ما و: ذا، فيجيزون في: مَنْ ذا عندك؟ أن يكون: مَنْ وذا بمنزلة الاستفهام.
انظر: البحر المحيط ٢/٥٦٥، ٥٦٦، الإملاء على حاشية الجمل ١/٤٦٧، المغني: ٤٣٢.

(٢) لو: أن تكون "الذي" نعت مبتدأ محذوف، والجملة: صلة: ذا، والتقدير: من الذي هو الذي يقرض، وذا وصلته نحو مَنْ الاستفهامية.

(٣) قال السمين: أجاز هذين الوجهين هشام بن معاوية بن مالك، وهما ضعيفان.
انظر: شرح التسهيل ١/١٩٨، الدر المصون ١/٥٩٤.

(٣) دراسات الأسلوب القرآن الكريم ٢/٥٢٥، ٥٢٦، القسم الأول.

الخامسة والسادسة: قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ الرَّحْمَٰنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ * أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ بَل لَّجُّوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ﴾ الملك: ٢٠، ٢١.

هذا وبالله التوفيق

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

Scanned with CamScanner

نتائج البحث

بعد هذه الدراسة لـ: (ذا)، وما يتصل بها يمكن إجمال أهم نتائجها فيما يلي:

١- أن الأصل في (ذا) أن تكون للإشارة. وقد تخرج عنها إلى الموصولية لكن بشرط، فإذا فقد أحد هذه الشروط كانت ملغاة.

٢- أنها اسم في كل ما سبق حتى الملغاة على الأرجح، بدليل منع بعضهم زيادتها لأنهم لا يجيزون زيادة الأسماء، فلو لم تكن اسماً وكانت حرفاً كما قال بعضهم[1] لما اختلفوا في زيادتها.

٣- أنها ثنائية لفظاً ووضعاً، والفها أصلية كـ: ماء، على الأرجح.

٤- أن: (ذا) الإشارية تثنى هي و: تا التي للمفرد المؤنث، دون بقية أسماء الإشارة.

٥- أنهما: أي الإشارية والموصولية - يركبان مع: ما ومَنْ الاستفهاميتين.

٦- أن: مَنْ (ذا) لا تقع في القرآن الكريم إلا وبعدها الاسم الموصول: الذي.

٧- أن: (ذا) مبنية في كل ما سبق.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

---

(١) قال الزوزني بعد ذكره أقسام: ذا:

واعلم أن أقسام ذا المذكورة كلها أسماء، باتفاق، إلا الثاني. فإن صاحب: رصف المباني ذهب إلى أنه حرف.

قال: وإنما حكمنا بأن ذا - أي الشدة - حرف، لأنها قد توجد ما الاستفهامية وحدها دونها، ومعناها الاستفهام وتوجد معها أيضاً، وهي معها بمثابة التي، فحكمنا أنها وصلة لها. وللحلي هذا الخلاف ذكرت: ذا هنا. المجني الداني: ٢٤٢.

وبعد ذكره لها هنا: أي مع الحروف، وهذا يعني أنه موافق على أنها حرف، وقد ذكر في هذه الأقسام: ذا التي بمعنى صاحب، وهذه ليست معنا إلا في الأحاديث الستة، ولا تكون كذلك إلا في حالة النصب، وهي معربة، وذا التي تكلمت عنها مبنية في جميع أحوالها.

مصادر البحث ومراجعه

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. ت د/ طارق الجنابي - مكتبة النهضة العربية.
- أبو ذر الخشني - بحث بمجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة - د/ حامد قوشتي - العدد التاسع عشر صـ١١٨٨.
- إتحاف فضلاء البشر -للدمياطي -ت/ محمد على الضباع -مطبعة حنفي بمصر ١٣٥٩هـ
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان - ت. د/ مصطفى النماس - الطبعة الأولى.
- أسرار العربية للأنباري - ت د/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة.
- الأمالي الشجرية - الطبعة الأولى - حيدر أباد - ١٣٤٩هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري - ت/ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل - دار الجيل - بيروت - لبنان.
- أوضح المسالك إلى ألفيةابن مالك لابن هشام. ت/ الشيخ محمد محيي الدين إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.
- البحر المحيط لأبي حيان - دار الفكر للطباعة والنشر.
- - بدائع الفوائد لابن القيم - دار الفكر للطباعة والنشر.
- التبيان في تصريف الأسماء -د/ أحمد حسن كحيل - الطبعة السادسة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي. ت د/ فخر الدين قباوة، أ/ محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- جواهر الأدب لعلاء الدين الإربلي - ت د/ حامد أحمد نيل - مكتبة النهضة المصرية.
- حاشية الأمير على المغني - دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م - مطبعة مصطفى الحلبي.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني - دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي لقطر الندى - الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م بمطبعة الحلبي.

Scanned with CamScanner

- حاشية الشيخ عبادة على شذور الذهب – دار إحياء الكتب العربية.
- خزانة الأدب للبغدادي – ت/ عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي.
- الخصائص لابن جني – ت/ محمد على النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- الدر المصون للسمين الحلبي – دار الكتب العلمية – بيروت.
- درة الغواص للحريري – دار الجيل – بيروت – مكتبة التراث الإسلامي – القاهرة.
- ديوان زهير بن أبي سلمى – المكتبة العربية للتراث – ١٩٦٤م.
- ديوان لبيد بن ربيعة – دار صادر – بيروت ١٩٦٦م.
- ديوان النابغة الذبياني – دار صادر – بيروت ١٩٦٦م.
- شرح الألفية للأشموني – دار إحياء الكتب العربية.
- شرح الألفية لابن عقيل. ت/ الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد – دار مصر للطباعة – الطبعة العشرون ١٩٨٠م.
- شرح الألفية لابن الناظم – دار الجيل – بيروت.
- شرح التسهيل لابن مالك – ت د/ عبد الحميد السيد، د/ محمد بدوي المختون – دار هجر للطباعة والنشر – الطبعة الأولى.
- شرح التصريح على التوضيح – للشيخ خالد الأزهري – دار إحياء الكتب العربية.
- شرح الجمل لابن عصفور – ت د/ صاحب أبو جناح.
- شرح شذور الذهب لابن هشام. ت/ الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية – صيد – بيروت.
- شرح الشافية للرضي – ت/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- شرح قطر الندى لابن هشام – ت/ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.
- شرح الكافية للرضي – دار الكتبالعلمية – بيروت – لبنان.
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام – ت د/ صلاح راوي – الطبعة الثانية.

- شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت.
- العبور إلى همزة الوصل والقطع للدكتور/ محمد الشاطر – الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
- القاموس المحيط للفيروزبادي – الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- كتب اللامات للزجاجي – ت/ مازن المبارك – دار الفكر.
- الكتاب لسيبويه – ت/ عبد السلام عارون – الطبعة الثالثة.
- الكشاف الزمخشري – دار الريان للتراث.
- لسان العرب لابن منظور – دار المعارف.
- مختصر الإملاء والتمرين – ت/ الشيخ حسين والي – الطبعة الأولى – ١٣٣٩هـ – ١٩١٨م.
- المستوفي في النحو لابن فرخان – ت د/ محمد بدوي المختون – دار الثقافة العربية.
- المسائل المنثورة لأبي على الفارسي – ت/ مصطفى الحريري – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- المصباح المنير للفيومي – المكتبة العصرية- صيدا – بيروت.
- معاني القرآن للأخفش – ت/ أحمد يوسف نجاتي، محمد على حمد الله – دار الفكر – الطبعة الخامسة.
- مفاتيح الغيب للرازي – دار الغدالعربي.
- المقتضب للمبرد – ت أ/ محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- المنتخب في تفسير القرآن الكريم. د/ عبدالعزيز على صالح – الجزء الأول – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- النحو الوافي للأستاذ/ عباس حسن – دار المعارف – الطبعة السادسة.
- همع الهوامع للسيوطي – الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ.

Scanned with CamScanner

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
-مقدمة	١٣١
-**الفصل الأول**: (ذا) الإشارية، وفيه أربعة مباحث:	١٣٣
المبحث الأول: تعريف (ذا) وأصلها-	١٣٣
أولاً: تعريفها	١٣٣
ثانياً: أصلها	١٣٤
التعقيب على ما سبق	١٣٨
المبحث الثاني: مراتب الإشارة، وإنابة بعضها عن بعض، أو تعاقبها، وما يزاد عليها.....	١٣٩
أولاً: مراتب الإشارة.....	١٣٩
ثانياً: إنابة بعضها عن بعض أو تعاقبها.	١٤٠
ثالثاً: ما يزاد على ذا.....	١٤٠
أولاً: زيادة: ها التنبيه.....	١٤١
أصلها.....	١٤١
الفصل بينها وبين اسم الإشارة....	١٤٢
ثانياً: زيادة الكاف ولغاتها.....	١٤٣
ثالثاً: زيادة اللام.....	١٤٤

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: وصف (ذا)، والوصف بها، وتثنيتها.....	١٤٥
الخلاف في التثنية.....	١٤٦
الخلاف في النون.....	١٤٧
الخلاف في إعرابها وبنائها.....	١٤٨
المبحث الرابع: تصغير: (ذا) وتثنية التصغير.....	١٤٩
الفصل الثاني: (ذا) الموصولة، وفيه مبحثان:.....	١٥٢
المبحث الأول: شروط موصوليتها.....	١٥٢
المبحث الثاني: إلغاء (ذا).....	١٥٣
ما يترتب على إلغائها.....	١٥٤
إلغاؤها بالتركيب مع غير ما، ومَنْ.....	١٥٥
ظهور أمر الإلغاء وعدمه فيما بعده.....	١٥٦
المبحث الثالث:أوجه: ماذا ومواضعها فى القرآن الكريم.....	١٥٧
المبحث الرابع:(مَنْ ذا)، والأوجه الجائزة فيها.....	١٦١
-نتائج البحث.....	١٦٤
-مراجع البحث.....	١٦٥
-فهرس الموضوعات.....	١٦٨

Scanned with CamScanner